

## أثر التأمين في النمو الاقتصادي في سورية باستخدام منهج ARDL خلال الفترة (1991-2019)

الدكتورة حنان ضاهر\* رفاه حسن\*\*

(الإيداع : 18 تشرين الأول 2022، القبول 3 كانون الثاني 2023)

### الملخص:

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2019. وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية تم الحصول عليها من قاعدة بيانات الأمم المتحدة UN وهيئة الاشراف على التأمين والمكتب المركزي للإحصاء في سورية. وتم قياس المتغير التابع النمو الاقتصادي باللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة؛ في حين تم التعبير عن قطاع التأمين كمتغير مستقل باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين؛ وتم إدراج كل من إجمالي الاستثمارات وإجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص كمتغيرات ضابطة. ولتحقيق هدف البحث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Distrusted (Lag Model) بعد التأكد من استقرارية المتغيرات بالفرق الأول. حيث تم اختبار الأثر على كل من الأجلين الطويل والقصير. وبينت النتائج أن قطاع التأمين يؤثر بشكل سلبي ومعنوي في النمو الاقتصادي في سورية في الأجلين الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: التأمين - النمو الاقتصادي-الأقساط- ARDL

\*أستاذ مساعد- قسم العلوم المالية والمصرفية -كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

\*\* طالبة دراسات عليا (دكتوراه)- قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

## The impact of insurance on economic growth in Syria using the ARDL approach During the period (1991–2019)

Dr. Hanan Daher\*

Rafah Hasan\*\*

(Received: 18 October 2022, Accepted: 8 January 2023)

### Abstract:

The aim of this research is to test the impact of the insurance sector on economic growth in Syria during the period from 1991 to 2019, based on annual data obtained from the United Nations, the Insurance Supervisory Authority and Syrian Central Statistical Office. The dependent variable economic growth was measured in natural logarithms of real GDP at constant prices; While the insurance sector was expressed as an independent variable in the natural logarithm of the total insurance premiums; Gross investment and gross private consumption expenditure were included as control variables. In order to achieve the aim of the research, ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model) was applied after ensuring the stability of the variables in the first difference. Where the impact was tested on both the long and short term.

The results showed that the insurance sector affects negatively and significantly the economic growth in Syria in both the long and short terms.

**Keywords:** insurance, economic growth ,premium, ARDL

---

\*Assistant Professor – Department of Banking and financial Sciences– Faculty of Economics Tishreen University – Lattakia – Syria

\*\*Postgraduate Student at the Department of Banking and Financial Sciences – Faculty of Economics – Tishreen University – Lattakia – Syria.

**1. المقدمة:**

تسعى جميع الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي، كونه يعد أداة هامة لقياس الأداء الاقتصادي للدولة، فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تشير إلى تحسن في مستويات معيشة الأفراد. ومن هذا المنطلق تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى تحفيز النمو الاقتصادي بمختلف الطرق.

يتم تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق تعبئة الموارد المحلية، وفي حال عدم كفايتها تلجأ الدول للاستدانة؛ وأحد أهم القطاعات التي تساهم في زيادة المدخرات المحلية هي القطاع المالي ومن ضمنها قطاع التأمين. حيث أظهرت الدراسات النظرية والأدلة التجريبية بأن البلدان التي تتمتع بأنظمة مالية متطورة تنمو بشكل أسرع؛ وقد ظهرت العديد من النظريات التي تناولت أثر القطاع المالي في النمو الاقتصادي؛ كنظرية التحرير المالي، نظرية الوساطة المالية الحديثة وأيضاً نظرية النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار يحتل قطاع التأمين مكانة مهمة في اقتصاديات الدول نظراً لما يقدمه من خدمات أساسية تساعد في تجاوز العديد من المشكلات التي قد يتعرض لها الأفراد والمؤسسات. حيث تبرز أهمية قطاع التأمين بدءاً من تحقيق التوازن في السوق وتجميع المدخرات وتكوين رؤوس الأموال وصولاً إلى المحافظة على الثروة القومية. وتم الحديث لأول مرة بهذه الأهمية في المؤتمر الأول للأونكتاد في عام 1964 بعنوان "سوق التأمين وإعادة التأمين الوطني سمة أساسية للنمو الاقتصادي". وعليه يعتبر نشاط التأمين أداة هامة لتسهيل المعاملات الاقتصادية وتحويل المخاطر، بالإضافة إلى تشجيع تعزيز الاستقرار المالي وتسهيل التجارة وتمكين إدارة المخاطر بشكل فعال.

ووفقاً للأدبيات النظرية فإن قطاع التأمين يحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المدخرات، زيادة رأس المال الإنتاجي بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات داخل الدولة، وعلى النقيض من ذلك ففي حال عدم الاهتمام بقطاع التأمين وتفعيل دوره في الاقتصاد قد يكون لهذا القطاع أثر سلبي في النمو الاقتصادي. وهذا ما بينته أيضاً نتائج الدراسات التجريبية التي اختلفت فيما بينها من حيث طبيعة أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي باختلاف البيئة المطبقة بها الدراسة وطبيعة الاقتصاد سواء كان اقتصاد متقدم أم اقتصاد نامي.

يعتبر قطاع التأمين في سورية هو قطاع حديث، فمنذ عام 1961 حتى عام 2005 كان يعمل من خلال مؤسسة واحدة هي المؤسسة العامة السورية للتأمين إلى حين صدور المرسوم التشريعي رقم /43/ لعام 2005 الذي نص على دخول شركات تأمين خاصة إلى السوق السورية للتأمين؛ حيث يعمل اليوم في السوق 12 شركة خاصة اثنان منها تكافلية بالإضافة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين.

استناد إلى ما سبق، ونتيجة الخلاف حول أثر التأمين في النمو الاقتصادي في الأدبيات النظرية، والنتائج المتوصل إليها في هذا المجال في الدراسات التجريبية، فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة وتحليل كل من التأمين والنمو الاقتصادي في سورية، واختبار أثر التأمين في النمو الاقتصادي في سورية.

**2. مشكلة البحث:**

تسعى سورية إلى تحسين اقتصادها عن طريق تحفيز كافة القطاعات ومنها قطاع التأمين، ومن هذا المنطلق يمكن التعبير عن مشكلة البحث بدراسة أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1991-2019.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالأسئلة الآتية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الاجل الطويل؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الاجل القصير؟

**3. أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة أثر التأمين في النمو الاقتصادي في سورية، من خلال:

- تحليل تطور التأمين والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة المدروسة.
- اختبار أثر التأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الأجلين القصير والطويل.

#### 4. فرضيات البحث:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير.

#### 5. أهمية الدراسة:

##### الأهمية العلمية:

تتبع أهمية البحث من كونه يتناول دراسة النمو الاقتصادي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث يشير ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى تحسين مستويات المعيشة للأفراد. ومن هذا المنطلق يرتبط النمو الاقتصادي بالعديد من العوامل ومنها قطاع التأمين كونه يقوم بتجميع المدخرات من الأفراد واستثمارها في مجالات التنمية الاقتصادية. ومن هنا تتبع الأهمية العلمية لهذا البحث من كونه سيسلط الضوء على قطاع التأمين في سورية وأثره في النمو الاقتصادي؛ إذ سيتم اختبار أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1991-2019).

##### الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في النتائج التي يمكن التوصل إليها عند اختبار أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في سورية، التي من الممكن أن تساعد الجهات المعنية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل قطاع التأمين وزيادة مساهمته في تحفيز النمو الاقتصادي.

#### 6. مواد البحث وطرقه:

لاختبار أثر التأمين في النمو الاقتصادي في سورية، سيتم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية للمتغيرات المدروسة خلال الفترة (1991-2019)<sup>1</sup>، والمستمدة من قواعد بيانات الأمم المتحدة UN وبيانات هيئة الاشراف على التأمين السورية والمكتب المركزي للإحصاء.

##### مجتمع وعينة البحث:

يمثل مجتمع البحث شركات التأمين العاملة في سورية، حيث شملت عينة البحث كافة شركات التأمين العامة والخاصة.

##### طرائق البحث:

تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد الذي يتضمن النمو الاقتصادي كمتغير تابع وقطاع التأمين كمتغير مستقل؛ وتم إدراج كل من الاستثمارات والإنفاق الاستهلاكي كمتغيرات ضابطة. حيثُ بداية سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية عن طريق اختبار جذر الوحدة وسيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون ( Philips Peron). وسيتم الاعتماد على منهج ARDL لتقدير العلاقة بين المتغيرات، حيث سيتم إجراء اختبار الحدود ( Bound test) لتقدير الأثر طويل الأجل، واستخراج الاستجابة قصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ باستخدام ECM.

##### نموذج البحث:

يمكن التعبير عن نموذج البحث بالمعادلة الآتية:

$$\log gdp_t = a + B_1 \log tp_t + B_2 \log inv_t + B_3 \log he_t + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث:

<sup>1</sup> تم الاقتصار على الفترة حتى نهاية عام 2019 بسبب عدم توافر بيانات فعلية عن النمو الاقتصادي بعد ذلك العام.

- Loggdp**: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2015.  
**logtp**: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين.  
**loginv**: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاستثمارات بالأسعار الثابتة لعام 2015.  
**loghe**: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الانفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة لعام 2015.

7. الدراسات السابقة:

7.1. الدراسات العربية:

(1) دراسة (العجلان ومحمد، 2020) بعنوان: أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2017)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2017). وذلك باستخدام بيانات سنوية تم الحصول عليها من المصرف المركزي السعودي والبنك الدولي. وتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لقياس المتغير التابع؛ في حين تم استخدام الخدمات المالية لقطاع التأمين كمتغير مستقل، كما استخدمت الدراسة كل من الاستثمارات والانفاق الاستهلاكي الخاص كمتغيرات ضابطة. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان نموذج (Autoregressive Distrusted Lag Model (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى أن للتأمين أثر إيجابي في الاجلين القصير والطويل.

(2) دراسة (شريقي ومحمد، 2008): دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأوجه التي يؤثر التأمين من خلالها في النشاط الاقتصادي في سورية (2005-2007). ولتحقيق غرض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق تحليل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية ومقارنته مع بقية الدول، بالإضافة إلى تحليل حصة الفرد من الأقساط التأمينية. وتوصلت الدراسة إلى أن للتأمين أثر كبير في النشاط الاقتصادي وخاصة في النشاط الصناعي والزراعي.

7.2. الدراسات الأجنبية:

(1) دراسة (zulfiqar et al., 2020) بعنوان:

**Insurance–Growth Nexus: Aggregation and Disaggregation**

**العلاقة بين التأمين والنمو: الإجمالي والمجزئ.**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي على كل من المستوى الإجمالي والمجزئ في باكستان خلال الفترة (1982-2018). واستخدم الباحثان كل من التأمين على الحياة وعلى غير الحياة والتأمين البحري كمتغيرات مستقلة؛ في حين تم استخدام النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري والاستثمارات كمتغيرات تابعة. ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة استخدم الباحثون نموذج انحدار المربعات الصغرى العادية (ols) واختبار السببية Granger لمعرفة اتجاه العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتأمين على غير الحياة في النمو الاقتصادي في باكستان؛ كما توصلت إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والتأمين على غير الحياة.

(2) دراسة (Peleckienė, et al, 2018) بعنوان:

**"The relationship between insurance and economic growth: evidence from the European Union countries.**

### العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي: دليل من بلدان الاتحاد الأوروبي.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2004-2015). ولتحقيق هدف الدراسة تم الاستعانة بكل من اختبار الارتباط correlation واختبار السببية Granger. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي لقطاع التأمين في النمو الاقتصادي في كل من النمسا وأستونيا وبلجيكا وسلوفاكيا ومالطا؛ في حين توصلت إلى وجود أثر إيجابي في كل من المملكة المتحدة والدنمارك وفنلندا وإيرلندا وفرنسا وهولندا.

### (3) دراسة (Oitsile et al., 2018) بعنوان:

#### Insurance-economic growth nexus: Evidence from Botswana

### العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي: أدلة من بوتسوانا.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في بوتسوانا خلال الفترة (1994-2013). واستخدمت الدراسة معدل اختراق التأمين (نسبة الأقساط إلى الناتج) كمتغير مستقل؛ ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع. واختبار العلاقة استخدمت الدراسة منهج (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية طويلة الأجل بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في بوتسوانا. في حين لم تتوصل الدراسة لوجود علاقة على الأجل القصير.

### (4) دراسة (Din et al.,2017) بعنوان:

#### Does insurance promote economic growth A comparative study of developed and emerging/ developing economies.

### هل يعزز التأمين النمو الاقتصادي دراسة مقارنة للاقتصادات المتقدمة / النامية

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي في 20 دولة متقدمة منها (كندا- الولايات المتحدة- اليابان، اسبانيا- إيطاليا) ونامية (السعودية- البرازيل- ماليزيا- تركيا) وذلك خلال الفترة (2006-2015). وتم قياس التأمين بثلاث متغيرات: صافي الأقساط، معدل الاختراق والكثافة التأمينية. في حين تم التعبير عن النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. واستخدمت الدراسة بيانات بانل حيث بعد المفاضلة بين نماذج بانل تم اختيار نموذج الآثار الثابتة النموذج الأنسب للدراسة.

وتوصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي لقطاع التأمين في النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، كما توصلت أيضاً لوجود أثر إيجابي لقطاع التأمين في النمو الاقتصادي في الدول النامية عينة الدراسة.

### التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة، نلاحظ تنوع وتعدد الدراسات التي تناولت أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي؛ بحيث اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث عينة الدراسة والفترات المدروسة والأساليب والطرق الإحصائية والقياسية المستخدمة. بالإضافة إلى اختلاف هذه الدراسات فيما بينها من حيث إدراجها لمتغيرات ضابطة. ونلاحظ أيضاً تباين النتائج التي تم الوصول إليها، فمن ناحية توصلت دراسة (Oitsile et al., 2018) لوجود أثر سلبي للتأمين في النمو الاقتصادي؛ توصلت من ناحية أخرى كل من دراسة (العجلان ومحمد، 2020)؛ (zulfiqar et al.,2020) لوجود أثر إيجابي للتأمين في النمو الاقتصادي. وبناءً عليه نلاحظ عدم وجود نتيجة حاسمة بشأن أثر التأمين في النمو الاقتصادي.

### اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

تبين للباحثين عند مراجعة الدراسات السابقة ندرة الدراسات التي بحثت في أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في سورية. وأن الدراسات السابقة طبقت في بيئات مختلفة وبفترات زمنية مختلفة؛ كما اختلفت في قياس كل من المتغير التابع والمتغير

المستقل حيث تم استخدام الخدمات المالية للتعبير عن قطاع التأمين في دراسة (العجلان ومحمد، 2020) وتم استخدام معدل الاختراق في دراسة (Oitsile et al., 2018) في حين سيتم في دراستنا الحالية استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأقساط التأمينية. وأن الدراسات التي تمت في سورية ناقشت الأثر والدور الذي كان لهذه القطاع في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية (التنمية الاقتصادية، الاستثمار، الادخار) مثل دراسة (رافد وشريقي، 2008). ومن هذا المنطلق تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في سورية بشكل منفرد خلال الفترة (1991-2019).

#### الإطار النظري للبحث:

##### تعريف النمو الاقتصادي:

قُدمت عدة تعريفات للنمو الاقتصادي فقد عرفه البعض على أنه "الزيادة التراكمية في الطاقة الإنتاجية لجهود العمالة البشرية لتلبية الاحتياجات البشرية من خلال التغييرات في حجم وتكنولوجيا الإنتاج، واكتساب المهارات والمعارف، وتراكم وسائل الإنتاج مثل المعدات، المباني، وأنظمة النقل". (Foley & Michl, 2010, p.49). ومن أبرز التعريف التي قدمت للنمو الاقتصادي أيضاً تعريف Kuznets (1973) حيث عرفه بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في القدرة على توفير السلع الاقتصادية المتنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه القدرة المتنامية مبنية على التكنولوجيا المتقدمة والتعديلات الأيدولوجية والمؤسسية التي تتطلبها".

##### مصادر النمو الاقتصادي:

أشار (Krugman & wells, 2015) إلى مصدرين رئيسيين للنمو الاقتصادي وهما:

- أ. الزيادة في إنتاج الخدمات والسلع والتي تمثل الزيادة في عوامل الإنتاج الأساسية وهي رأس المال والقوى العاملة.
- ب. التقدم التقني أو ما يسمى التقدم في التكنولوجيا، والتي تتحقق عن طريق زيادة الوسائل التكنولوجية التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات.

وأكد كل من Krugman & Wells, 2015 أن النمو الاقتصادي يتحقق في الأجل الطويل من خلال رفع الإنتاجية والتي تمثل زيادة السلع والخدمات المنتجة التي ينتجها العامل في كل ساعة عمل. ولا بد من الإشارة أن محددات الإنتاجية هي: رأس المال المادي، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية، التقدم التقني.

##### عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي بما يلي: (Todaro & Smith, 2015)

- تراكم رأس المال، لتحسين الصحة والتعليم والكفاءات الوظيفية ضمن البلد عن طريق توفير استثمارات جديدة في كل من الأرض ورأس المال البشري والمادي.
- زيادة عدد السكان، الذي بدوره سيرفع من عدد القوى العاملة.
- التقدم التكنولوجي - طرق جديدة لإنجاز المهام.

##### العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي في الأدبيات النظرية:

لا يوجد نظرية مباشرة بحثت في العلاقة بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي، ولكن أشار (Skipper 1997) إلى أن نشاط التأمين الذي يقوم بنقل المخاطر من الأشخاص إلى القطاع، يقوم بتعبئة المدخرات المحلية وتعزيز تراكم رأس المال فهو قد يساهم بالنمو الاقتصادي (Iyodo et al., 2018)، وأهم هذه النظريات التي فسرت العلاقة بين القطاع المالي ومن ضمنه قطاع التأمين والنمو الاقتصادي:

##### أولاً: نظرية التحرير المالي:

تعود نظرية التحرير المالي إلى McKinnon & Shaw 1973 حيث افترض الباحثون أنه عندما يتم تحرير سعر الفائدة في الدول النامية على وجه الخصوص فإنه سيؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الحقيقي وبالتالي زيادة المدخرات التي بدورها ستحفز الاستثمارات وتؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (Orji et al., 2015). وإذا أسقطنا ذلك على قطاع التأمين فيمكن القول إن تنمية قطاع التأمين والاهتمام به يؤدي إلى زيادة المدخرات وبالتالي تشجيع الاستثمارات التي قد تسهم بزيادة النمو الاقتصادي. وتابع أيضاً هذه النظرية (Patrick 1966) حيث افترض وجود صلتين محتملتين بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث نصت الفرضية الأولى أن تنمية القطاع المالي تزداد مع تحسن الاقتصاد وأطلق عليها طريقة "متابعة الطلب" والفرضية الثانية "قيادة العرض" التي نصت على أن النمو العام للمؤسسات المالية يؤدي إلى زيادة اقتصادية (Lee et al., 2016). ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن تنمية قطاع التأمين كونه جزء من المؤسسات المالية يؤدي إلى زيادة اقتصادية.

#### ثانياً: النظرية الحديثة للوساطة المالية:

أسس Merton (1995) نظرية تعرف باسم "النظرية الحديثة للوساطة المالية" وركزت هذه النظرية على ست وظائف أساسية للتأمين وهي: تشكيل إيرادات لتسوية المدفوعات وذلك لتسهيل تبادل السلع والخدمات؛ تخصيص الموارد؛ عدم تناسق المعلومات، توفير آليات لتجميع الموارد وإدارة المخاطر؛ توفير معلومات الأسعار للمساعدة في تنسيق عملية صنع القرار اللامركزية في العديد من قطاعات الاقتصاد؛ إنشاء وسائل لمعالجة مشكلة الخطر المعنوي والمادي. ومن هذا المنطلق فإن الوظائف الرئيسية التي ذكرها Merton (1995) والتي أهمها تراكم الموارد، وإدارة المخاطر المختلفة، وتخصيص الموارد، وتسهيل التبادل التي تقدمها شركات التأمين (حياة-غير حياة)، تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي وتساعد العائلات والأفراد على إدارة مخاطر الدخل بكفاءة. كما أنها تساعد على حشد الأموال من خلال منتجات الادخار المتوسطة والطويلة الأجل التي تزيد بشكل إيجابي من النمو الاقتصادي. (Ching et al., 2000)، (Web & Beck, 2003)

وبسياق متصل وجد Haiss and Sumegi (2008) أن هناك قنوات تأثير متنوعة لقطاع التأمين في النمو الاقتصادي والتي تم حصرها بالمدخرات البديلة، ودرجات النفوذ المؤسسي، وتحويل المخاطر، والاستثمار في الاقتصاد. وتوصل أيضاً إلى أن عدم الاهتمام بقطاع التأمين قد يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد (Verma & Bala, 2013) ومما سبق، تظهر هذه النظرية التي بدأ بها Merton (1995) واختبرها Haiss and Sumegi (2008) أن الاهتمام بقطاع التأمين يؤدي إلى زيادة المدخرات والتي بدورها قد تزيد من النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى إن عدم الاهتمام بقطاع التأمين وتفعيل دوره في الاقتصاد قد يكون له أثر سلبي في النمو الاقتصادي.

#### ثالثاً: نظريات النمو:

جادلت نظريات النمو أيضاً العلاقة بين القطاع المالي وقطاع التأمين، فتناولت نظرية النمو الاقتصادي المقدمة من قبل Harrod & Domar التي تأسست على مبادئ النظرية الكينزية حيث تفترض عدم تساوي العرض والطلب، وعدم تساوي المدخرات مع الاستثمارات. فبحسب هذه النظرية يلعب الطلب (الحاجة إلى الاستثمار) دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي للبلد. ومن هذا المنطلق تنص نظرية النمو على أن الوساطة المالية المتطورة يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومعدل ادخار الاستثمار غير المباشر والكفاءة والابتكارات التقنية (Onykachi & Okoye, 2013)

وأيضاً، جادلت نظرية النمو الداخلي بأنه يمكن لمعدل التقدم التقني التأثير على النمو الاقتصادي (Handa, 2011) وبالتالي يمكن أن يرتبط التأمين بالنمو من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات التأمين ربط وظيفة الوساطة المالية لشركات التأمين بالنمو الاقتصادي. بحيث أنه يمكن استخدام احتياطات التأمين على الحياة كتقدير لوظيفة الاستثمار.

وكشفت دراسة (Skipper and Kwon,2008) أن التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة يؤثران بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال زيادة رأس المال الإنتاجي وكفاءة الاستثمارات داخل الدولة.

#### النتائج والمناقشة:

#### أولاً: إحصاء الوصفي:

تم اختيار المتغيرات الضابطة بناءً على المراجعة الأدبية التي بينت القنوات التي من خلالها يمكن أن يؤثر التأمين على النمو الاقتصادي التي كان من أهمها الاستثمار، بالإضافة إلى الاستعانة بالدراسات السابقة. يوفر الجدول (1) وصفاً إحصائياً للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة:

الجدول رقم (1): وصف احصائي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1991-2019

loghe	Loginv	Logtp	Loggdp	
12.52034	12.03666	10.02170	12.77390	Mean(المتوسط)
12.48260	11.97691	9.828796	12.76854	Median(الوسيط)
12.70636	12.27491	10.56621	13.00173	Maximum(أعلى قيمة)
12.36415	11.76144	9.828796	12.55720	Minimum(أدنى قيمة)
0.093235	0.122412	0.241582	0.122312	Std. Dev.(الانحراف المعياري)
0.646735	0.266482	0.818770	0.266482	Skewness(معامل الالتواء)
2.212654	2.022042	2.348192	2.022042	Kurtosis(معامل التفرطح)
2.770682	1.076900	3.753560	1.498880	Jarque-Bera(التوزع الطبيعي)
0.250238	0.470268	0.153082	0.472631	probability
29	29	29	29	Observation(عدد المشاهدات)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews 10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بلغ المتوسط الحسابي لمتغير لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة الدراسة (12.77390)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لكل من لوغاريتم اجمالي الأقساط وإجمالي الاستثمارات وإجمالي إنفاق الاسر (10.02170؛ 12.03666؛ 12.52034) على التوالي.

وبالنظر أيضاً إلى الجدول (1) يتبين لنا أن أكبر قيمة حققها متغير لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي هي (13.00173) في حين كانت أدنى قيمة (12.55720)، أما بالنسبة لمتغير لوغاريتم اجمالي أقساط التأمين فنلاحظ أنه بلغت أعلى قيمة (10.56621) وأدنى قيمة كانت (9.828796).

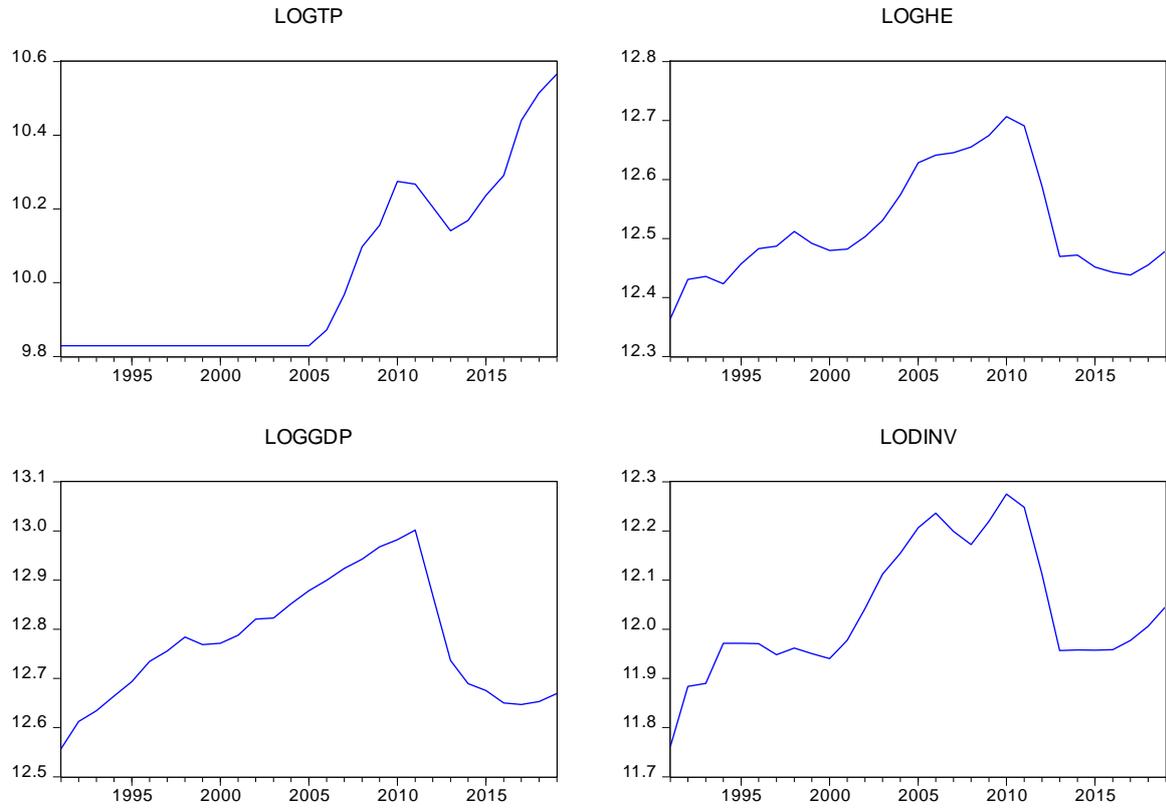
بالنسبة لمقياس الالتواء الذي يعبر عن شكل التناظر في متغيرات الدراسة، يمكن الملاحظة أن جميع المتغيرات المدروسة ذات التواء موجب وهذا يشير إلى انحراف هذه المتغيرات نحو اليمين. كما نلاحظ أيضاً أن معامل التفرطح قريب من الرقم الطبيعي (3) بالنسبة لجميع المتغيرات المدروسة، مما يشير إلى انخفاض التباين.

وأيضاً، يتضح من الجدول (1) أن جميع متغيرات البحث تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث سجلت القيم الاحتمالية لكل المتغيرات قيم أكبر من (0.05).

سجلت عينة البحث لكل متغير 29 مشاهدة لبيانات سنوية خلال الفترة 1991-2019.

#### ثانياً: تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة:

ونستعرض فيما يلي الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية المدروسة خلال فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

### الشكل رقم (1): الأشكال البيانية لمتغيرات نموذج الدراسة:

بالنظر إلى الشكل البياني السابق، نلاحظ أن متغير  $\text{Loggdgdp}$  (لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي) ارتفع بشكل مضطرب خلال الفترة من 1991 حتى 2011 وقد يعزى هذا الارتفاع إلى العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية التي اتخذتها الحكومة السورية خلال هذه الفترة. فبحسب (Axon & Hewitt, 2019) و (FAO, 2003) فإن هذه الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي في سورية تعود إلى تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق فتح المجالات التي كانت محتكرة للقطاع العام؛ بالإضافة إلى الزيادة في كل من إنتاج النفط واكتشاف حقول جديدة للغاز. وأيضاً خلال هذه الفترة تحسنت البيئة العامة للاستثمار من خلال العديد من القوانين والأنظمة التي شجعت الاستثمار في سورية، وتم افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية عام 2009 وزيادة الإنتاج الزراعي (International Monetary Fund, 2007). ولكن منذ عام 2011 اندلعت الأزمة السياسية والأمنية في سورية والتي أدت إلى تدهور الاقتصاد بشكل عام وتراجع في معدلات النمو وفي الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن يعزى هذا التراجع إلى خروج رأس المال البشري من سورية نتيجة هجرة أعداد كبيرة من السكان إلى خارج البلاد؛ والأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية نتيجة التوترات الأمنية في بعض المناطق والتي أدت إلى تدميرها؛ وخروج المستثمرين من سورية وانهايار الاستثمارات نتيجة التوترات الأمنية وارتفاع مستوى المخاطرة؛ بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية للعملة والتي أثرت على معدل انفاق الاسر؛ وأيضاً من أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الناتج المحلي هي العقوبات الغربية على سورية والتي أدت إلى انخفاض الصادرات وصعوبة الحصول على بعض المواد الأولية (IMF, 2016) (اسكوا، 2020).

ومن الشكل (1) نلاحظ أن متغير Logtp (لوغاريتم إجمالي أقساط التأمين) كان يتسم بالثبات النسبي خلال الفترة 1991-2005 وذلك نتيجة لقلة الوعي التأميني في سورية بالإضافة إلى احتكاره من قبل القطاع العام، ولكن بعدها صدر المرسوم التشريعي رقم 43 لعام 2005 القاضي بتنظيم سوق التأمين في سورية؛ سمح هذا المرسوم لشركات تأمين وإعادة تأمين خاصة بالعمل في السوق السورية للتأمين وتطويرها، كما أصدرت هيئة الإشراف على التأمين القرار رقم 9/100 القاضي بإنشاء شركات إدارة نفقات طبية والتي تلعب دور الوسيط بين المؤمن والمؤمن لهم (حسن، 2021). ومن بعدها بدأت شركات التأمين بالدخول إلى السوق السورية للتأمين وبلغت في وقتنا الحالي 12 شركة تأمين. وخلال الفترة 2005-2011 ارتفعت الأقساط التأمينية بشكل كبير نتيجةً لطرح منتجات تأمينية جديدة إلى السوق، وصدور العديد من القوانين والقرارات التي شجعت على ازدهار قطاع التأمين ومنها تطبيق التأمين الصحي على جميع العاملين في القطاع الإداري؛ وارتفاع قروض شراء السيارات التي أدت إلى رفع أقساط التأمين على السيارات الشامل (هيئة الإشراف على التأمين في سورية، 2013). وبعدها عانى قطاع التأمين من تبعات الازمة السورية التي اندلعت في عام 2011 حيث انخفض حجم الأقساط المكتتبه بشكل كبير نتيجة توقف المشاريع الصناعية وانخفاض اعداد السيارات المسجلة في الأراضي السورية؛ بالإضافة إلى إغلاق بعض الفروع في المحافظات التي عانت من توترات (هيئة الإشراف على التأمين في سورية، 2017). وعادت الأقساط للارتفاع ويمكن أن يعزى ذلك إلى ارتفاع التضخم في سورية الذي حدث هذه الشركات لرفع أسعار المنتجات التأمينية وبالتالي هذا الارتفاع يمكن أن يكون أكثره بسبب ارتفاع الأسعار وليس ارتفاع حقيقي يمثل ارتفاع في عدد الوثائق (هيئة الإشراف على التأمين في سورية، 2020).

أما بالنسبة لمتغير لوغاريتم إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص الذي يعبر عن مجموع ما ينفقه الأفراد على السلع والخدمات بأنواعها، والتي تكون بالنسبة الأكبر على السلع المعمرة كالمنازل والمركبات (العجلان ومحمد، 2020). وبالتالي زيادة الإنفاق قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق على التأمين. ومن هذا المنطلق يُعتبر التأمين بمثابة ادخار يقطع من الدخل ويترتب عليه انخفاض في الإنفاق. وبالعودة إلى الشكل (1) نلاحظ ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة 1991 حتى عام 1999، وذلك نتيجة بعض الإصلاحات الحكومية وتحسين مستويات الدخل. إلا أنها عاودت لتتخفف في عام ال 2000 لترتفع مجدداً وتستمر بالزيادة حتى عام 2011 وذلك نتيجة لتحسن الوضع المعيشي والانفتاح التجاري والاقتصادي وزيادة عدد الوظائف والموظفين في المنزل الواحد. ومع بداية الازمة السورية وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية والانفلات الأمني الحاصل وخروج بعض السكان من البلاد انخفض إجمالي الإنفاق. ليعود ويرتفع قليلاً وحافظ على مستوياته حتى عام 2019 نتيجة بعض الزيادات الحاصلة في الرواتب والمساعدات الخارجية لبعض الافراد من ذويهم من الخارج.

بالنسبة إلى متغير لوغاريتم إجمالي الاستثمارات فنلاحظ من الشكل (1) بالنمو المضطرب لإجمالي الاستثمارات منذ عام 1991 وذلك بمحاولة من الحكومة السورية بذاك الوقت من جذب الاستثمارات وتحرير القطاعات والسماح للقطاع الخاص بالدخول للسوق السورية؛ بالإضافة إلى إصدار قوانين وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار. كما قامت الحكومة بالاستدانة من الخارج واستثمار الأموال في مشاريع منتجة سواء خدمية أم صناعية. ولكن منذ بداية الازمة السورية انخفض حجم الاستثمارات بشكل كبير نتيجة لهروب العديد من الشركات إلى الخارج لعدم توفر بيئة مناسبة للاستثمار. وتعليق بعض المشاريع القائمة نتيجة التوترات الأمنية الحاصلة في بعض المناطق السورية.

## ثالثاً: نتائج اختبارات جذر الوحدة:

يشترط منهج ARDL أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى (0)  $I(0)$ ، أو بعد أخذ الفرق الأول (1)  $I(1)$ ، أو كلاهما. كما يُشترط بالألا يكون أي من المتغيرات المدروسة مستقرة عند أخذ الفرق الثاني (2)  $I(2)$ . وعليه سيتم اختبار درجة استقرارية متغيرات الدراسة وذلك للتأكد من عدم وجود أي متغير مستقر بعد أخذ الفرق الثاني.

لاختبار الاستقرارية استعانت الباحثان باختباري Augmented Dickey-Fuller الذي يرمز له ب (ADF)، و-Philips Perron (PP). وتتص فرضية العدم بالنسبة للاختبارين أن المتغير يحتوي جذر وحدة (غير مستقر) والفرضية البديلة هي أن المتغير لا يحتوي جذر وحدة أي أن المتغير مستقر. ففي حال كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من (5%) فالمتغير يكون غير مستقر، وفي المقابل إذا كانت القيمة الاحتمالية له أقل من (5%) فإن المتغير يكون مستقر.

يجب أولاً تحديد شكل المعادلة (ثابت واتجاه، ثابت، من دون ثابت أو اتجاه) وذلك اعتماداً على معنوية كل حالة<sup>1</sup>. يوضح الجدولان التاليين (2) و(3) نتائج اختبارات الاستقرارية من ADF و PP

الجدول رقم (2): نتائج اختبار ADF لاستقرارية متغيرات البحث.

النتيجة	عند الفرق الأول			عند المستوى			المتغير
	بدون ثابت واتجاه	مع ثابت واتجاه	مع ثابت	بدون ثابت واتجاه	مع ثابت واتجاه	مع ثابت	
I (1)	T= -2.647124 P=0.0102**			T= -0.021486 P=0.6667			loggdp
I (1)	T= -2.135502 P= 0.0337**				T= -2.222092 P=0.4594		logtp
I (1)	T= -2.856106 P= 0.0061***			T= 0.458980 P= 0.8067			loginv
I (1)	T=-3.201851 P=0.0025***			T= 0.013227 P=0.6782			loghe

\*\*\* المتغير معنوي عند مستوى 1%، \*\* المتغير معنوي عند مستوى 5%، \* المتغير عند مستوى 10%

الجدول رقم (3): نتائج اختبار PP لاستقرارية متغيرات البحث:

النتيجة	عند الفرق الأول			عند المستوى			المتغير
	بدون ثابت واتجاه	مع ثابت واتجاه	مع ثابت	بدون ثابت واتجاه	مع ثابت واتجاه	مع ثابت	
I (1)	t= -2.730373 p=0.0083***			T= 0.305752 P=0.7671			loggdp
I (1)	T=2.258121 p=0.0256**			T= 1.945686 P=0.9852			logtp
I (1)	T=-3.558210 P=0.0009***			T= 0.757765 P=0.8720			loginv
I (1)	T= -3.298402 P= 0.0019***			T= 0.413510 P=0.7958			loghe

\*\*\* المتغير معنوي عند مستوى 1%، \*\* المتغير معنوي عند مستوى 5%، \* المتغير عند مستوى 10%

<sup>1</sup> لاعتماد المعادلة المناسبة لاستقرار النموذج تم الاعتماد على منهجية Dickey-Fuller والقيم المعيارية ل Mackinnon، حيث يتم اختبار معنوية الثابت والاتجاه، ومن ثم الثابت من اختبار استقرارية المتغير في المستوى، وفي حال كان المتغير غير مستقر في المستوى تم الاعتماد على اختبار استقرارية المتغير بعد أخذ الفرق الأول كما هو موضح في الملحق رقم (1).

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews 10.

أظهرت نتائج كل من اختبائي ADF و PP نتائج متطابقة، وذلك وفق الأتي:

بالنسبة لمتغير Loggdp: أظهرت نتائج كل من اختبائي ADF و PP أن المتغير غير مستقر في المستوى، ومستقر بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (1%) بالنسبة لاختبار (Pp) و (5%) بالنسبة لاختبار (ADF) بالنسبة لمتغير Logtp: أظهرت نتائج كل من اختبائي ADF و PP أن المتغير غير مستقر في المستوى، ومستقر بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%).

بالنسبة لمتغير Loginv : وأظهرت نتائج كل من اختبائي ADF و PP أن المتغير غير مستقر في المستوى، ومستقر بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (1%).

بالنسبة لمتغير loghe: وأظهرت نتائج كل من اختبائي ADF و PP أن المتغير غير مستقر في المستوى، ومستقر بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (1%).

نلاحظ مما سبق عدم وجود أي متغير في النموذج مستقر بعد أخذ الفرق الثاني (2) ا، وأن جميع متغيرات البحث مستقرة بعد أخذ الفرق الأول (1) ا، وبالتالي سيتم تطبيق منهج ARDL.

رابعاً: نتائج نموذج ARDL:

يظهر الملحق (2) نتائج اختبار نموذج ARDL، وتم اختيار الحد الأقصى لفترات التباطؤ هو (1) للمتغير التابع، و(1) للمتغيرات المستقلة بحيث يحدد العدد الأمثل من خلال معايير المعلومات والذي أظهر أفضل 8 نماذج من ARDL. النموذج (1, 0, 1, 0) ARDL هو النموذج الأفضل وفقاً لمعيار AIC، كما يظهر في الملحق (3).

➤ اختبار الحدود bound test:

قبل اختبار الأثر سيتم بالبداية التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات من خلال اجراء اختبار الحدود bound test. نستعرض في الجدول (4) نتائج اختبار الحدود bound test.

الجدول رقم (4): اختبار bound test.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.198387	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	28	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews 10.

بين اختبار الحدود bound test وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين المتغير التابع (لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة، حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار F-test (7.198387) أكبر من الحد الأعلى

(5.966)، عند مستوى معنوية (1%)، وبعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل يمكننا تقدير أثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل وفي الأجل القصير.

### ➤ في الأجل الطويل:

تم تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. نستعرض في الجدول (5) نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل وفق منهجية ARDL.

### الجدول (5): نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTP	-0.107176	0.037010	-2.895885	0.0084
LODINV	-0.136694	0.245447	-0.556920	0.5832
LOGHE	1.521722	0.336132	4.527151	0.0002
C	-3.558616	1.649247	-2.157722	0.0421

$$EC = LOGGDP - (-0.1072*LOGTP - 0.1367*LODINV + 1.5217*LOGHE - 3.5586)$$

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews 10.

وفقاً لما ورد في الجدول (5)، فنلاحظ وجود أثر معنوي سلبي لإجمالي أقساط التأمين في النمو الاقتصادي في سورية. مما يدفعنا لرفض الفرضية العدم الأولى التي تنص على عدم وجود أثر لقطاع التأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل. كما أظهرت النتائج وجود أثر معنوي إيجابي لإجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. بالنسبة لمتغير إجمالي تكوين رأس المال (الاستثمارات) فلم تظهر النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية له.

### ➤ في الأجل القصير:

سيتم تقدير الأثر في الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM ضمن منهجية ARDL، وذلك بعد أن تم تحديد الأثر في الأجل الطويل. أكد نموذج تصحيح الخطأ معنوية معامل نموذج تصحيح الخطأ، حيث كانت القيمة الاحتمالية معنوية عند (1%). ويوضح نموذج تصحيح الخطأ أنه عند انحراف العلاقة في الأجل القصير يتم تصحيح (46.81%) من هذه الانحرافات في سنة، أي يحتاج التصحيح الكلي إلى سنتين (2=0.4681/1) من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل كما هو مبين في الجدول (6).

**الجدول رقم (6): نموذج تصحيح الخطأ من نموذج ARDL.**

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LOGGDP)

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 09/19/22 Time: 05:12

Sample: 1991 2019

Included observations: 28

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LODINV)	0.181858	0.084675	2.147721	0.0430
CointEq(-1)*	-0.468173	0.071784	-6.521957	0.0000

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews 10.

وأظهرت نتائج تقدير الاثر في الأجل القصير نتائج متوافقة مع نتائج العلاقة في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول (7).

**الجدول رقم (7): نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير.**

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.666047	0.718596	-2.318475	0.0301
LOGGDP(-1)*	-0.468173	0.096054	-4.874081	0.0001
LOGTP**	-0.050177	0.017239	-2.910675	0.0081
LODINV(-1)	-0.063997	0.111653	-0.573176	0.5723
LOGHE**	0.712429	0.168634	4.224691	0.0003
D(LODINV)	0.181858	0.115813	1.570268	0.1306

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

\*\* Variable interpreted as  $Z = Z(-1) + D(Z)$ .

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EViews 10.

بينت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي للتأمين في النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة وبالتالي نرفض الفرضية العدم الثانية التي تشير لعدم وجود أثر للتأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير. كما أظهرت النتائج وجود أثر معنوي إيجابي لإجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص في النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة لمتغير إجمالي تكوين رأس المال (الاستثمارات) فلم يكن تأثيره ذو دلالة إحصائية.

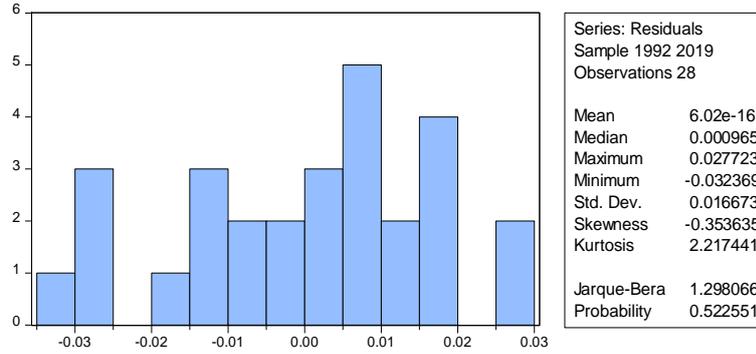
يوضح النموذج السابق أن (97.5%) من التغيرات في المتغير التابع ناتجة عن التغير في المتغيرات المستقلة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( Adjusted R-squared ) 0.975122، كما يتضح من الملحق (2).

خامساً: نتائج اختبارات جودة واستقرار النموذج:

(1). اختبارات استقرارية البواقي لنموذج ARDL:

اختبار التوزيع الطبيعي:

أظهرت نتائج اختبار Jarque-Bera أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.522551) كما يظهر في الشكل (2)، وهي أكبر من (0.05).



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

الشكل رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.

اختبار ثبات التباين:

تشير الفرضية العدم لهذا الاختبار بأن البواقي لا تتمتع بتجانس التباين، وبالنظر إلى الجدول (8) نلاحظ أن البواقي تتمتع بتجانس التباين، إذ كانت القيمة الاحتمالية لاختبار ARCH (0.6646) وهي أكبر من (5%) وبالتالي يمكن رفض فرض العدم التي تنص على عدم تجانس التباين.

الجدول رقم (8): اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.192533	Prob. F(1,25)	0.6646
Obs*R-squared	0.206347	Prob. Chi-Square(1)	0.6496

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

اختبار الارتباط التسلسلي:

تنص الفرضية العدم لهذا الاختبار بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وأظهرت نتائج اختبار Breusch-Godfre Serial Correlation LM أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين قيم البواقي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.4483) كما يظهر في الجدول (9)، وهي أكبر من (5%) وبالتالي يمكن رفض فرض العدم الذي ينص على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول رقم (9): اختبار الارتباط التسلسلي:

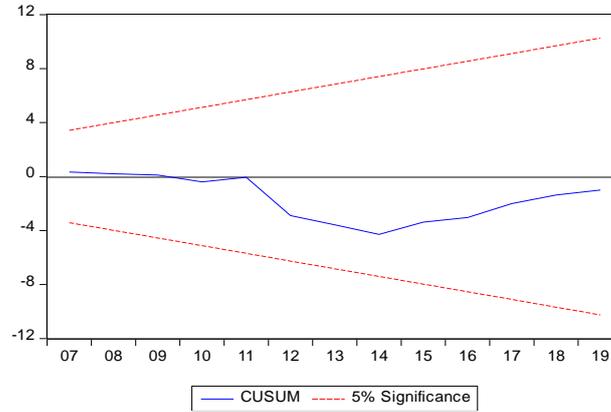
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.835247	Prob. F(2,20)	0.4483
Obs*R-squared	2.158410	Prob. Chi-Square(2)	0.3399

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

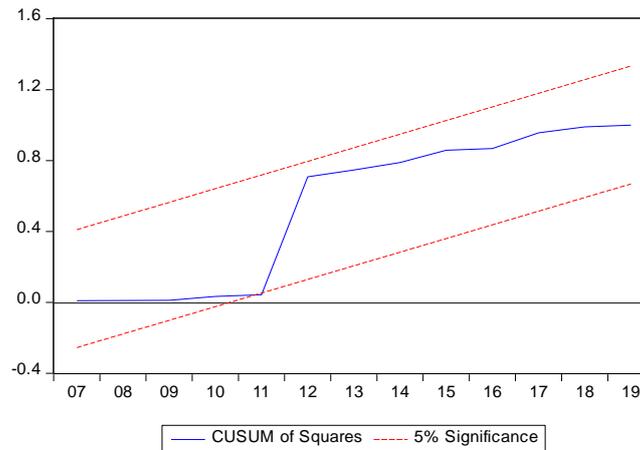
(2) اختبارات استقرار النموذج:

أظهرت نتائج كل من اختبار CUSUM واختبار CUSUM of Squares أن النموذج مستقر عند مستوى معنوية 5% كما تظهر النتائج في الشكل (3)، والشكل (4)، إذ يشير وقوع منحنى الرسم البياني للبواري المقدرة في كلا الشكلين بين الحدين الأدنى والأعلى للاختبار بأن هناك اتساق بين معلمات الأجل القصير والأجل الطويل لمتغيرات معادلة التكامل المشترك وهو ما يسمى بالاستقرار الهيكلي لمتغيرات الدراسة.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

الشكل رقم (3): اختبار CUSUM.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

الشكل رقم (4): CUSM of Squares.

## الاستنتاجات والمقترحات:

## الاستنتاجات:

- بين البحث من خلال تحليل النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة المدروسة، بأنه كان يزداد بشكل مضطرب بسبب الانفتاح التجاري والاقتصادي والزيادة بالصادرات النفطية، ولكن تراجع بشكل كبير منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011 بسبب هجرة رأس المال البشري وتدمير البنى التحتية والعقوبات الغربية المفروضة على سورية.
- توصل البحث من خلال تحليل قطاع التأمين، بأن القطاع شهد انتعاشاً كبيراً بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 45 لعام 2005 القاضي بدخول شركات تأمين خاصة إلى السوق السورية للتأمين مما أدى إلى ارتفاع الأقساط التأمينية. ولكن ومع بدء الأزمة السورية في عام 2011 انخفضت الأقساط بشكل كبير نتيجة العديد من المشكلات الأمنية والاقتصادية التي عانت منها سورية.
- وتوصلت الدراسة القياسية التي تم الاعتماد عليها لاختبار فرضيات البحث على النتائج التالية:
- يؤثر قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل بشكل سلبي عند مستوى معنوية 1%، فكلما ازدادت الأقساط التأمينية يؤدي ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- بالنسبة لمتغير الانفاق الاستهلاكي الذي تم إدراجه كمتغير ضابط فقد كان معنوياً وموجباً في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%، فكلما ازداد الانفاق الاستهلاكي الخاص، ازداد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في سورية.
- بالنسبة للاستثمارات كمتغير ضابط، فقد أظهرت نتائج التقدير عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية له في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- أكد نموذج تصحيح الخطأ معنوية معامل نموذج تصحيح الخطأ، حيث كانت القيمة الاحتمالية معنوية عند (1%). ويوضح نموذج تصحيح الخطأ أنه عند انحراف العلاقة في الأجل القصير يتم تصحيح (46.81%) من هذه الانحرافات في سنة، أي يحتاج التصحيح الكلي إلى سنتين ( $2=0.4681/1$  سنة).
- أظهرت نتائج تقدير الأثر في الأجل القصير نتائج متوافقة مع التقدير في الأجل الطويل، حيث أظهرت النتائج وجود أثر سلبي للتأمين في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير عند مستوى معنوية 1%.
- بالنسبة للمتغيرات الضابطة، فبينت نتائج التقدير في الأجل القصير وجود أثر معنوي موجب للانفاق الاستهلاكي الخاص في النمو الاقتصادي؛ في حين لم يكن لمتغير الاستثمارات أثر ذو دلالة إحصائية في النمو الاقتصادي في سورية.

## المقترحات:

- العمل على تفعيل دور قطاع التأمين في النمو الاقتصادي من خلال معالجة المشكلات التي أضعفت قطاع التأمين في سورية وذلك ليتم الاستفادة منه في تحفيز النمو الاقتصادي.
- العمل على نشر الثقافة التأمينية بين الأفراد وتوضيح بأن شركات التأمين ليست شركات ذات أهداف مادية فقط، بل لها أهداف اقتصادية وتنموية وتحفز النمو الاقتصادي.

- العمل على توجيه شركات التأمين إلى استثمار الأقساط التأمينية بمشاريع، تساهم في دفع عجلة الإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي في سورية على كل من الأجلين القصير والطويل.
- يقترح هذا البحث دراسة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي بشكل مباشر؛ بالإضافة إلى دراسة تأثير كل نوع من أنواع التأمين بشكل خاص في النمو الاقتصادي في سورية في حال توافر البيانات اللازمة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الإسكوا. (2020). سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب. بيروت، لبنان: الإسكوا، الأمم المتحدة.
2. العجلان، دنا؛ محمد، نشوى (2020)، أثر التأمين في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6 العدد 1 ص 248-266.
3. حسن، رفاة (2021). أثر أنواع أنشطة التأمين في الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة قياسية على شركات التأمين العاملة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
4. شريقي، طرفة، محمد، رافد (2008). دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (30) العدد 4 ص 155-173

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Axon, A., & Hewitt, S. (2019). Syria 1975/76–2018 in contemporary Archive of the Islamic World Volume 1. Leiden | Boston: Brill.
2. Beck T. & Webb I. (2003). Economic demographic and institutional determinants of life insurance consumption. World Bank Econ. Rev. 17:51–88.
3. Ching K. S., Kogid M. & Furuoka F. (2000). The causal relationship between life insurance funds and economic growth: evidence from Malaysia. ASEAN Econ. Bullet. 27(2):185–199
4. Din, S. M., Abu-Bakar, A., & Regupathi, A. (2017). Does insurance promote economic growth: A comparative study of developed and emerging/developing economies. *Cogent Economics & Finance*, 5(1), 1390029.
5. FAO. (2003). *Syrian agriculture at the crossroads*. (C. Fiorillo, & J. Verceuil, Eds.) Rome, Italy: Information Division, FAO.
6. Foley, D. K., & Michl, T. R. (2010). The classical theory of growth and distribution. In M. Setterfield (Ed.), *Handbook of Alternative Theories of Economic Growth* (pp. 49–63). Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing Limited
7. Haiss P. & Sumegi K. (2008). The relationship between insurance and economic growth in Europe: A theoretical and empirical analysis. *Empirica*. 35(4):405–431.
8. Handa, Jagdish. (2011). *MACROECONOMICS*. 5 Toh Tuck Link, Singapore: World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd.

9. IMF. (2016). *IMF Working Paper Syria's Conflict Economy*. Washington, DC: International Monetary Fund.
10. International Monetary Fund. (2007). Syrian Arab Republic, Staff Report for the 2007 Article IV Consultation. IMF Country Report No. 07/288. Washington, DC: International Monetary Fund.
11. Iyodo, B. Y., Samuel, S. E., & Inyada, S. J. (2018). Effect of insurance industry performance on economic growth in Nigeria. *International of Journal of Business and Finance Management Research*, 6, 22–33.
12. Krugman, Paul and Wells, Robin. (2015). *MACROECONOMICS* (Vol. Fourth Edition). New York, United States of America: Worth Publishers.
13. Kuznets, Simon. (1973). Modern Economic Growth: Findings and Reflections. *The American Economic Review*, 63(3), pp. 247–258.
14. Lee C. C., Lin C. W. & Zeng J. H. (2016). Financial liberalisation, the insurance market, and the likelihood of financial crises. *J. Intl. Money Financ.* 62:25–51
15. Merton R. C. (1995). Financial innovation and the management and regulation of financial institutions. *J. Bank. Financ.* 19(3/4):461–481.
16. McKinnon, Ronald I. shaw (1973). *Money and Capital in Economic Development*. Washington D.C.: Brookings Institution.
17. Oitsile, B., Galebotswe, O., & Sekwati, L. (2018). Insurance–economic growth nexus: Evidence from Botswana. *Asian Economic and Financial Review*, 8(6), 843–852
18. Onyekachi E. R. & Okoye V. (2013). Analysis of insurance practices and economic growth in Nigeria: Using co–integration test and error correction model. *Global Adv. Res. J. Manage. Bus. Stud.* 2(1):63–70.
19. Peleckienė, V., Peleckis, K., Dudzevičiūtė, G., & K Peleckis, K. (2019). The relationship between insurance and economic growth: evidence from the European Union countries. *Economic research–Ekonomiska istraživanja*, 32(1), 1138–1151.
20. Patrick, Hugh T. (1966). “Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries”. *Economic Development and Cultural Change*, V.14, pp. 174–189
21. Skipper D. H. (1997). Foreign insurers in emerging market: Issues and concerns. Occasional paper. Center for Risk Management and Insurance. 97(2).
22. Skipper H. D. & Kwon W. J. (2007). Risk management and insurance: perspectives in a global economy. Blackwell Publishing, Oxford.
23. Todaro, Michael P and Smith, Stephen C. (2015). *Economic Development* (Vol. 12th Edition). New Jersey, United States of America: Pearson Education, Inc.

24. Verma A. & Bala R. (2013). The relationship between life insurance and economic growth: Evidence from India. *Global J. Manage. Bus. Stud.* 3(4):413–422.
25. Zulfiqar., Mohy-ul-din, S., Abu-rumman, A., AL-Shraah, & Ahmed, I. (2020). Insurance–Growth Nexus: Aggregation and Disaggregation. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(12), 665–675.